

التوزيع: عام
E/ESCWA//HS/87/4
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
ARABIC
الأصل: بالإنكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة المستوطنات البشرية

أبرز السمات في أوضاع المستوطنات البشرية

في البحرين

(ملامح قطرية)



الأمم المتحدة
١٩٨٧

E/ESCWA//HS/87/4

87-1307

تمهيد

شرعت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في اطار برنامج عمل شعبة المستوطنات البشرية، في اعداد لمحات عن المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد في البلدان الاعضاء. وليس المقصود بتلك اللمحات ان تكون هدفا في حد ذاتها. ولكنها اساس يمكن ان تبني عليه دراسات اخرى في محاولة لتحقيق هدفين هما: ادماج الابعاد العمرانية للتخطيط ضمن التخطيط القومي الشامل للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البيئية، وتنمية صناعتي مواد البناء والتشييد في هذه البلدان.

وقد وضعت اللῆمة في شكل يعطي معلومات عامة عن البلد، مع التركيز على الاوجه العمرانية، والاقتصادية-الاجتماعية، والديموغرافية، وغيرها من الاوجه التي تؤثر على المستوطنات البشرية وتتأثر بها، كما تتضمن بيانات عن صناعتي مواد البناء والتشييد. وتبرز اللῆمة الخطوط العريضة للسياسات والاهداف والاستراتيجيات الحكومية المعلنة لتنمية المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد كلما كانت موجودة. وتصف اللῆمة الوضع الراهن فيما يتعلق بالمؤسسات التي انشئت، والقوى العاملة التي تم تدريبها لتنفيذ السياسات المعلنة؛ وتشير، كلما كان ذلك مناسبا، الى اوجه النقص، والمشاكل، والقيود؛ وكذا الى الفرص المتاحة او الممكنة التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات والتخطيط المستقبلية لتنمية المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد.

وسوف تشمل اجراءات المتابعة تحليلات متعمقا للمعلومات الواردة في اللῆمة الخاصة بكل بلد، وت تقديم توصيات تهدف الى حل المشاكل القائمة لتحقيق الهداف المشار اليهما اعلاه. وفضلا عن ذلك، فبمجرد الانتهاء من تفطية جميع بلدان المنطقة، سيتم اعداد مجموعة من المؤشرات توفر للمخططين ولراسمي السياسات اداة نافعة لتقدير ورصد التقدم الذي تم انجازه في مجال تنمية المستوطنات البشرية، على ان يتم تحديث تلك المؤشرات دوريًا.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
١	معلومات أساسية
١	١- الجغرافيا والمناخ والموارد الطبيعية
١	٢- التقسيم الإداري
٢	٣- السكان
٦	٤- التطورات الاقتصادية والسياسية
٧	 الأراضي ونطط الاستيطان
٧	١- نمط الاستيطان
٨	٢- الأراضي
١١	 التخطيط الطبيعي
١٤	 الاسكان
١٨	 البني والهياكل الأساسية
١٨	١- البني والهياكل الأساسية الفنية
٢١	٢- البني والهياكل الأساسية الاجتماعية
٢٢	 مواد البناء وقطاع التشيد
٢٢	١- مواد البناء
٢٦	٢- قطاع التشيد
٣٩	 المراجع

قائمة الجداول

٤	١- الفئات العمرية الرئيسية للأعوام ١٩٧١ و ١٩٨١ و ١٩٨٦
٥	٢- الأسر ومتوسط حجم الأسر حسب المنطقة (الحضرية والريفية) لعام ١٩٨١
٦	٣- الناتج المحلي الإجمالي والعمالة حسب النشاط الاقتصادي (بالنسبة المئوية) للأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨١ و ١٩٨٦
٩	٤- توزيع عددي وصافي لسكان الحضر والريف حسب المناطق
١٤	٥- الوحدات السكنية في الحضر والريف وأجمالي الوحدات السكنية ونسبها المئوية وعدد الأشخاص في كل وحدة سكنية في سنوات التعداد ١٩٦٥ و ١٩٧١ و ١٩٨١
١٥	٦- عدد الوحدات السكنية، وعدد الغرف في عامي التعدادين ١٩٧١ و ١٩٨١، وعدد الغرف في كل وحدة سكنية، وعدد الأشخاص في كل غرفة

قائمة الجداول (تابع)

الصفحة

٢٠	مؤشرات الخدمات الفنية	-٧
٢٢	مؤشرات الخدمات الاجتماعية	-٨
٢٤	انتاج واستهلاك الاسمنت في البحرين ١٩٧٦-١٩٨٥	-٩
٢٥	الواردات من مواد البناء الاساسية (١٩٨٥)	-١٠
٢٨	المؤشرات الانشائية (بالأسعار الجارية)	-١١
٣	الخريطة التقسيمات الادارية	

أولاً- معلومات أساسية

-١- الجغرافيا والمناخ والموارد الطبيعية

تتكون دولة البحرين من أرخبيل يتألف من ٣٥ جزيرة صغيرة منخفضة تقع جميعها في منتصف الخليج العربي. وتقع جزيرة البحرين على بعد ٢٥ كيلومتراً من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية. وتبلغ المساحة الكلية لدولة البحرين ٩٠ كيلومتراً مربعاً. وتشكل جزيرة البحرين، التي تستأثر مساحتها بنسبة ٨٥ في المائة من إجمالي المساحة، أكبر جزر دولة البحرين مساحة وأكثرها أهمية. هذا وتتواصل المشاريع الكبيرة لاستصلاح الأراضي لتزيد من المساحة الكلية لرقة دولة البحرين.

ويتسم مناخ البحرين بارتفاع درجات الحرارة في الصيف وبقلة الأمطار وعدم انتظام هطولها وبارتفاع الرطوبة النسبية وبهيج الرياح باستمرار من الشمال الغربي وبانعدام الصقيع.

ولا تزخر البحرين بالموارد الطبيعية؛ ذلك أن الكوامن المعدينة والأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة في هذا القطر محدودة كلها. وتقع ينابيع المياه العذبة التي يجري استغلالها في الأجزاء الشمالية من جزيرة البحرين ولا سيما في المنطقة الساحلية. ومع أن النفط هو المادة الخام الرئيسية التي تشكل النشاط الاقتصادي الأساسي فإن الاحتياطيات النفطية في البحرين محدودة إلى حد بعيد، وتعتبر أقل احتياطيات نفطية بين البلدان المنتجة للنفط في المنطقة. وتوجد في البحرين كذلك كميات محدودة من بعض الموارد الخام الضرورية لاتساع صواد البناء.

-٢- التقسيم الإداري

تتألف البحرين من ١٢ منطقة إدارية. وأكبر هذه التقسيمات وأصغرها هي الرفع والحد بمساحة قدرها ٢٩٢ كم و ٥ كيلومترات على التوالي. وتغطي منطقة المنامة مساحة قدرها ٣٥ كيلومتراً وتضم أكبر نسبة من السكان بين جميع المناطق. فقد بلغ عدد السكان في المنامة في عام ١٩٨١ نحو ١٢٢ ألف نسمة.

السکان -٣

البحرين هي من بلدان المنطقة التي لها خبرة واسعة تمتد في مجال تعداد السكان الى الأربعينات من هذا القرن. وقد أجري آخر تعداد في عام ١٩٨١، وصل فيه عدد سكان البحرين الى ٢٥٠ ٧٩٨ نسمة بنسبة ذكور قدرها ٥٨٤ في المائة ونسبة إناث قدرها ٤١٦ في المائة، وشكل السكان من غير المواطنين نسبة قدرها ٣٢ في المائة من مجموع عدد السكان (كان ٧٥٥ في المائة منهم من الذكور) ثم ازداد عددهم ثلاثة مرات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٧١. وبالاستناد الى تقديرات الاسكوا لعام ١٩٨٦ فقد بلغ عدد سكان البحرين ٤٢٤ ٧٢٤ نسمة (٤٥٨ في المائة منهم من الذكور و ٤١٦ في المائة من الإناث). وكانت نسبة السكان من غير المواطنين ٣٢ في المائة من مجموع عدد السكان (٤٥٧ في المائة منهم من الذكور). وأظهرت معدلات النمو السكاني السنوية في البحرين فيما بين التعدادين تذبذباً تراوح بين ٤٢ في المائة و ٢٦ في المائة. وكان المعدل الأخير (٢٦ في المائة) قد ساد في الفترة ١٩٧١-١٩٨١.

وفي عام ١٩٨٦، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية (سواء كانت مجتمعات محلية أو قرى يبلغ عدد نفوسها ٢٥٠٠ نسمة أو أكثر) ٨٢٪ في المائة من إجمالي عدد السكان، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز يبلغ عدد نفوسها ٢٠ ألف نسمة أو أكثر ٣٢٪ في المائة.

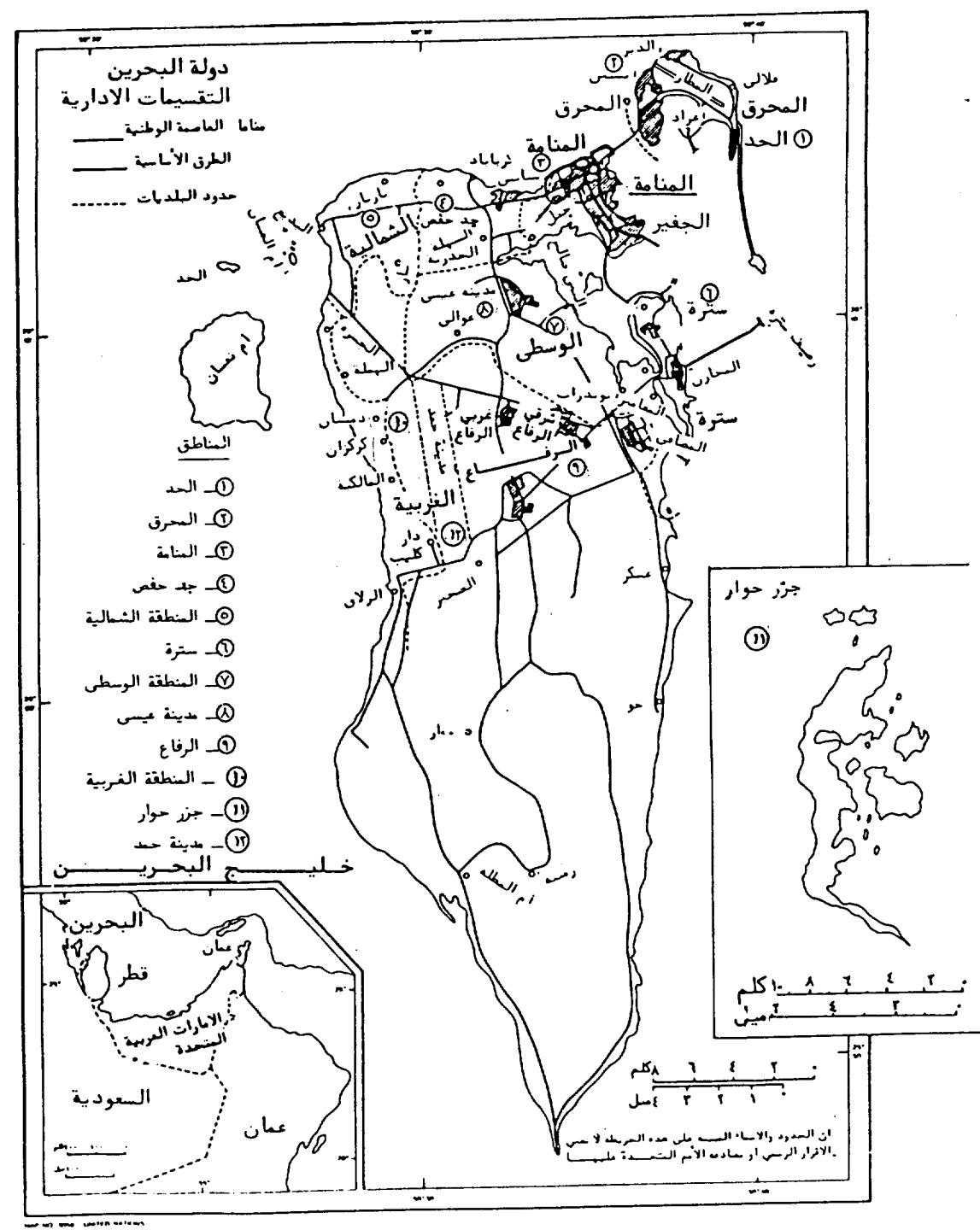
وأغلب سكان البحرين صغار السن نسبياً، فالفئة العمرية صفر-١٤، شكلت في عام ١٩٨٦، نسبة ٣٤٪ في المائة من مجموع عدد السكان. ونسبة هذه الفئة العمرية في سكان البحرين تزيد بكثير اذا لم يتم حساب نسبة السكان من غير المواطنين. أما عدد سكان البحرين من الفئة العمرية المتقدمة في السن (من ٦٥ سنة فما فوق) فهو آخذ في التناقص.

ويتبين من تعداد عام ١٩٨١ أنه كان في البحرين ٥٨٨٥٤ أسرة شكلت الأسر من غير المواطنين فيها نسبة ٤٢٪ في المائة. وبلغ عدد الأسر المقيمة في المناطق الحضرية ٤٨٥١٣ أسرة.

وكان متوسط عدد أفراد الأسرة ٦ أشخاص (٨٥ أشخاص في الحضر و ٦٦ أشخاص في الريف). وبلغ حجم الأسرة الأكبر شيئاً ٤ أشخاص.

البحرين

الخريطة ١ البحرين: التقسيمات الادارية



الجدول ١: الفئات العمرية الرئيسية للأعوام ١٩٧١، و ١٩٨١ و ١٩٨٦

١٩٧١

الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع
٤٨١٥٢	٤٧٤٨٨	٤٧٦٤٠	٩٥٦٤٣	٤٧٦	٩٥٦٤٣	٤١٤	٤٧٤٨٨	٤٧٦	٩٥٦٤٣	١٤	٤٤٣
٦٥١٢١	٤٩٣٧٧	٤٩٣٧٧	١١٤٤٩٨	٤٩٥	١١٤٤٩٨	٥٦٠	٤٩٣٧٧	٤٩٥	١١٤٤٩٨	١٥	٥٣٠
٣٠٤١	٢٨٩٩	٢٩	٥٩٤٠	٢٩	٥٩٤٠	٢٦	٢٨٩٩	٢٩	٥٩٤٠	٦٥	٢٧
١١٦٣١٤	٩٩٧٦٤	١٠٠٠	٢١٦٠٧٨	١٠٠٠	٢١٦٠٧٨	١٠٠	٩٩٧٦٤	١٠٠٠	٢١٦٠٧٨	١٠٠	١٠٠

١٩٨١

الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع	الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع
٥٨٢٧٩	٥٧١٨٣	٣٩٢	١١٥٤٦٢	٣٩٢	١١٥٤٦٢	٢٨٥	٥٧١٨٣	٣٩٢	١١٥٤٦٢	١٤	٣٢٩
١٤٢٤٩٩	٨٥١٢٣	٥٨٣	٢٣٧٥٧٢	٥٨٣	٢٣٧٥٧٢	٦٩٦	٨٥١٢٣	٥٨٣	٢٣٧٥٧٢	١٥	٦٤٩
٤٠٦٥	٣٦٩٩	٢٥	٧٧٦٤	٢٥	٧٧٦٤	١٩	٣٦٩٩	٢٥	٧٧٦٤	٦٥	٢٢
٢٠٤٧٩٣	١٤٦٠٥	١٠٠٠	٣٥٧٩٨	١٠٠٠	٣٥٧٩٨	١٠٠	١٤٦٠٥	١٠٠٠	٣٥٧٩٨	١٠٠	١٠٠

(*) ١٩٨٦

الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع	الذكور	المجموع	الإناث	المجموع	الذكور	المجموع
٧٦١٢٠	٧٣٩٤٥	٤٠٩	١٥٠٦٥	٤٠٩	١٥٠٦٥	٣٠٠	٧٣٩٤٥	٤٠٩	١٥٠٦٥	١٤	٢٤٥
١٧٣٢٢	١٠٣٤٩٤	٦٨٣	٣٧٥٧١٤	٥٦	٣٧٥٧١٤	١٠٣٤٩٤	٦٨٣	٣٧٥٧١٤	٥٦	٦٣٤	٦٣
٤٤٠٧	٤٤٨٨	٢٥	٨٩٤٥	٢٥	٨٩٤٥	٧١	٤٤٨٨	٢٥	٨٩٤٥	٦٥	١٢
٢٥٣٧٩٧	١٨٠٩٣٧	١٠٠٠	٤٣٤٧٢٤	١٠٠٠	٤٣٤٧٢٤	١٠٠	١٨٠٩٣٧	١٠٠٠	٤٣٤٧٢٤	١٠٠	١٠٠

المصدر: تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين ١٩٨٠.

(*) الأرقام الخاصة بعام ١٩٨١ هي من تقديرات الاسكوا.

ويتبين من تقديرات الاسكوا لعام ١٩٨٦ أن ٦٦٧٤٠ أسرة و ٢١٣٥٠ شخصا كانوا يعيشون كلهم أسلوب الحياة الجماعية. ويقدر أن حجم الأسرة في عام ١٩٨٦ قد بلغ ١١١١ شخصا باستثناء السكان الذين كانوا يعيشون في أحياe جماعية (أسلوب الحياة الجماعية). وببلغ حجم الأسرة في السكان قاطبة ٤٦٦٦ شخصا وقد ازداد هذا الحجم، على ما يبدو، بالمقارنة مع حجم الأسرة في عام ١٩٨١. وتعد معلومات عن حجم وتوزيع الأسر بالنسبة المئوية في الجدول ٢.

الجدول ٢: الأسر ومتى سط حجم الأسر حسب المنطقة (الحضرية والريفية)
لعام ١٩٨١

المنطقة	المتوسط عدد الأسر	المنطقة الحضرية		المنطقة الريفية		المتوسط عدد الأسر	المنطقة
		حجم الأسرة	عدد الأسر	حجم الأسرة	عدد الأسر		
الحد	١٣٧٠	٥٢	-	-	١٣٧٠	٥٢	
الحرق	٩٨٣٢	٦٢	٥٧٦	٧٢	٩٢٥٧	٢١	
المنامة	٢٢٤١٧	٥٢	١١٠٢	٦٣	٢٢٣١٥	٢٥	
جذ حفص	٤٧٢٣	٧١	١٨٧٧	٦٩	٢٨٤٦	٧٣	
الشمالية	٣٦٠٢	٦١	١٧٧٨	٥٥	١٨٢٥	٦٧	
سترة	٣٠٧٦	٧٥	١٧٧٤	٧٥	١٣٠٢	٤٧	
الوسطى	٣٦٥٤	٦٢	٩٩٣	٦٦	١٦٦١	٢٦	
مدينة عيسى	٣٤٥٦	٢٦	-	-	٣٤٥٦	٢٦	
الرفاع	٤٨٨١	٥٨	١١٥٠	٥٠	٣٧٣١	٦٠	
الغربية	١٧٨٢	٨١	١٠٣٢	٧٩	٧٥٠	٨٥	
جزر حوار	٠٣	٧٠	٣	-	-	-	

المصدر: البحرين، المجموعة الاحصائية ١٩٨٤
ويقدر أن يصل عدد سكان البحرين في عام ١٩٩١ إلى ٤٧٠٨٠٠ نسمة منهم ٣٩٢٠٠٠ من الذكور و ١٩٧٢٠٠ من الإناث. وسيصل عدد السكان من غير المقيمين إلى نحو ٣٠ في المائة من السكان. وستبلغ نسبة الذكور في السكان من غير المواطنين ٧٥ في المائة. ويقدر أن يكون عدد السكان في عام ٢٠٠١ ما بين ٥٦١٧٠٠ نسمة و ٦٨٠٣٠٠ نسمة، وأن يتالف ثلث السكان من غير المواطنين(١).

ملاحظة: المناطق الحضرية: المناطق التي تقيم فيها مجتمعات أو قرى يبلغ عدد سكان كل منها ٣٥٠٠ نسمة أو أكثر.

المناطق الريفية: المناطق التي تقيم فيها مجتمعات أو قرى يقل عدد سكانها عن ٣٥٠٠ نسمة.

(١) اسقاطات ادارة الاحصاء، تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين ١٩٨٣، الاتجاهات والتوقعات، ١٩٨٣.

التطورات الاقتصادية والسياسية

٤-

تتألف حكومة البحرين من مجلس من الوزراء يضم أعضاء من الأسرة الحاكمة وآخرين يجري اختيارهم من عدة قطاعات من المجتمع. وأمير البحرين هو رئيس الدولة والحكومة معاً. وكان الإعلان الرسمي لاستقلال البحرين في عام ١٩٧١.

ورغم أن اعتماد البحرين على النفط آخذ بالتناقص فإن اقتصاد البحرين يقوم على النفط أساساً. وتتبع الحكومة سياسة تعتمد على التنويع الاقتصادي. وبتناقص عائدات النفط انخفض معدل النمو الاقتصادي في البحرين عن ذاك الذي شهدته السبعينات. فالواقع أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) آخذ بالتناقص منذ عام ١٩٨٤. ومن المتوقع أن تشكل المبيعات من النفط والغاز نسبة ٨٢ في المائة من إجمالي إيراد الحكومة في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧. ويعد توزيع للناتج المحلي الإجمالي والعمالة حسب النشاط الاقتصادي في الجدول ٣.

الجدول ٣: الناتج المحلي الإجمالي والعمالة حسب النشاط الاقتصادي
(بالنسبة المئوية) لـلأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨١ و ١٩٨٦

النشاط الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي					
	(بالأسعار الجارية)			(*)		
العام	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٦
القطاع الأول	٢٠	٢٧	٣٦	١١	١٣	١٥
القطاع الثاني	٣٤	٣٩	٢٨	٤٤	٤٨	٤٨
القطاع الثالث	٦٥	٦٤	٥٨	٤٥	٥١	٣٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- المصدر:
- المجموعة الاحصائية ١٩٨٤، دولة البحرين.
 - تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين، ١٩٨١ .
 - كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لعام ١٩٨٦ .
 - ومراجع أخرى صادرة عن الاسكوا.

(*) تقديرات الاسكوا.

وإذا ظل الانتاج بالمعدلات الحالية فإن الاحتياطي النفطي في البحرين سيتضيب قبل حلول عام ٢٠٠٠. أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فهو أكبر بكثير، مما يجعل هذا الاحتياطي متاحاً لفترة زمنية أطول. أما اسهام الزراعة وصيد الأسماك في اقتصاد البحرين فهو في حده الأدنى. ورغم حدوث تقدم ملحوظ في انتاج الدواجن والألبان فإن البحرين ما زالت تعتمد اعتماداً كلياً على الواردات من الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية في هذا المجال.

والبحرين واحد من أكثر البلدان تقدماً في الصناعة في المنطقة. ولا تقوم سياسة الدولة في هذا المجال على تطوير الصناعة الثقيلة الموجهة لاغراض التصدير فحسب ولكنها تقوم أيضاً على تطوير الصناعة الخفيفة عن طريق توفير الأراضي الرخيصة والخدمات لمنظمي المشاريع في أماكن معينة. وجدير بالذكر أن قطاع المصارف والتأمين قطاع متقدم جداً وهام من قطاعات الاقتصاد البحريني.

ثانياً- الأراضي ونمط الاستيطان

١- نمط الاستيطان

كانت القبائل التي تعتمد على الصيد هي أوائل من سكن البحرين. ومن ثم أصبحت الجزيرة صرفاً رئيسياً تتوقف فيه سفن التجارة في طريقها من بلاد ما بين النهرين إلى الهند وبالعكس. وفي حوالي ٣٠٠٠ قبل الميلاد بنى البحارة البحرينيون أول مدينة على الجزيرة. وفي القرن السابع وقع الغزو الإسلامي للشرق الأوسط وبقيت البحرين حتى القرن الثامن عشر تتنقل من يد إلى يد عدة مرات. وفي عام ١٧٨٣ استولت على البحرين قبائل قدمت من الشمال واستوطنت الجزيرة وأقامت الحكم الحالي.

ويمكن اعتبار البحرين مدينة ودولة في آن واحد وذلك لنمطها الحضري العالمي، سواء في سكانها أو في مستوطناتها، الذي يبدي خصائص تجمّع سكاني واحد بامتداداته وضواحيه. ويقصد بالضواحي هنا المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة.

وفي عام ١٩٨١، كان في المنامة ٦٤٠ في المائة من إجمالي عدد السكان تلتها المحرق بنسبة سكان قدرها ٤٢ في المائة. وكان في منطقة سترة أعلى نسبة من سكان الريف بالقيمتين المطلقة والنسبية إذ بلغ عدد أهل الريف فيها ١٣٢٧٥ نسمة وبلغت نسبتهم ١٩٨ في المائة من إجمالي عدد سكان الريف في البحرين.

وفي عام ١٩٨١، كان ٨٠ في المائة من إجمالي عدد السكان من العصر وكانت الكثافة السكانية الإجمالية ٥٣٢ نسمة /كم^٣. ولوحظت أعلى نسبتين

للكثافة السكانية في منطقتي المنامة والمحرق إذ بلغت الكثافة السكانية فيما على التوالي ٥٠٨٣ نسمة و ٣٩٩٠ نسمة/كم^٣. ولوحظت أدنى نسبتين للكثافة السكانية في البحرين، باستثناء جزيرة حور، في منطقتي الرفاع والمنطقة الغربية؛ ذلك أن الكثافة السكانية في كلتا المنطقتين كانت أقل من ١٠٠ نسمة/كم^٣. هذا وقد كانت المساحة الإجمالية للأراضي في البحرين في عام ١٩٨٦ أكبر منها في عام ١٩٨١ وذلك بفضل مشاريع استصلاح الأراضي، ويرد توزيع عددي ومئوي لسكان الحضر والريف حسب المناطق العددية في الجدول ٤.

وفي البحرين تقع التجمعات السكانية في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من الجزيرة. وكان في مناطق المنامة والمحرق وجدة حفص والحد نحو ٦٥ في المائة من إجمالي عدد السكان في عام ١٩٨١. وتقل الكثافة السكانية في مركز المنامة باتجاه الأطراف. ومن المتوقع أن تشهد مدينة حمد، وهي منطقة حديثة النشوء، نمواً سكانياً عالياً الكثافة فور اتمام الأنشطة الانشائية وال عمرانية فيها.

وفي عام ١٩٨١ كان حجم السكان في منطقة المنامة مثلي حجمه في ثالثي أكبر منطقة سكانية إلا وهي المحرق و ٢٦٣ أمثال حجمه في منطقة جد حفص التي هي ثالث أكبر منطقة سكانية. وليس للحركة السكانية في البحرين أثر هام على نمط الاستيطان.

٢- الأراضي

تبلغ نسبة الأراضي غير المستخدمة في البحرين نحو ٣٠ في المائة من رقعة دولة البحرين. وتحظى حقول النفط وأنشطة المحاجر بأكبر نسبة لاستخدام الأرضي إذ تصل إلى ٢٥ في المائة، تليها في ذلك الاستخدامات السكنية التي تبلغ نسبة ١٥ في المائة. وتبلغ الاستخدامات الزراعية نسبة ١٠ في المائة تقريباً والصناعية نسبة ٤ في المائة وتستخدم الساحات العامة والمرافق الثقافية ومرافق الاستجمام والمرافق المؤسسية والمرافق العامة نسبة ٥ في المائة. وتستخدم أنشطة النقل والاتصالات نسبة ٥ في المائة تقريباً من مجموع رقعة الأرضي.

ويمثل نمط ملكية الأرضي في البحرين نظيره في دول أخرى في المنطقة. وتختلف أنواع الحياة من خاصة، وعامة (تملكها الدولة والسلطات العامة)، ومن الأوقاف. ويملك أمير البلاد رقعة كبيرة من الأرضي. وشهد انتشار ملكية الأرضي في العقدين الأخيرين سرعة متزايدة وأصبحت الملكية في المناطق الحضرية متفرقة إلى حد بعيد. وتعود إلى الحكومة ملكية الرقع المستصلحة في إطار برامج استصلاح الأرضي وتتنوع وجوه استخدامها بين إقامة المشاريع العامة وإعطاء أجزاء منها عوضاً عن الممتلكات الخاصة من الأرضي التي تصدرها الدولة وبيعها لجهات التنمية والعمير.

الدول ٤: توزيع عددي ومتّوي لسكان الحضر والريف حسب المناطق

الكتافة السكانية نسمة/كم²	المنطقة ^(*)	احمالي السكان		توزيع		توزيع		توزيع		حضر	
		منسوبي عدد	مثوي عدد	توزيع	توزيع	توزيع	توزيع	منسوبي عدد	مثوي عدد	توزيع	توزيع
٢٠٣٣	الحد	٧١١١	٤٠	-	-	٧١١١	٢٥	٢٠٣٣	٧١١١	٢٠٤٤	٢٠٣٣
٢٠٣٣	المحرق	٦١٨٥٣	١٧,٦	٤١٦٥	٦٣	٥٧٦٨٨	٣٠	٢٠٣٣	٦٣	٣٠٤٤	٢٠٣٣
٥٠٨٣	المنامة	١٣١٩٨٦	٢٤,٨	٦٩٣٣	١٠٣	١١٥٠٥٤	٤٠	٥٠٨٣	١٠٣	٤٠٦٤	٥٠٨٣
١٩٨٣	جد خلس	٢٢٦٩٣	٩,٦	١٣٩١٠	١٩١	٢٠٧٨٣	٧	١٩٨٣	١٣٩١٠	٧٣	١٩٨٣
٦٣	الشمالية	٢٢١١٧	٦,٣	٩٧٩٩	١٤٥	١٣٢١٨	٤	٦٣	٩٧٩٩	٤٤	٦٣
٩٨٧	سترة	٢٣٩٩٣	٦,٦	١٣٣٧٥	١٩٨	٩٦١٨	٣	٩٨٧	١٣٣٧٥	٣٤	٩٨٧
٥١٦	الوسطى	١٦٧٧٦	٤,٨	٧٥٦	٩٧	١٠٢٢٠	٢	٥١٦	٧٥٦	٢٦	٥١٦
٢٩١٤	مدينة عيسى	٢١٢٧٥	١٦	-	-	٢١٢٧٥	٧	٢٩١٤	٢١٢٧٥	٧٥	٢٩١٤
٩٤	الرفاع	٣٨١٥٠	٨٠	٥٧٤٢	٨٥	٢٢٤٠٨	٧	٩٤	٥٧٤٢	٧٩	٩٤
٩٧	الغربيّة	١٤٥٠٣	١٤	٨١٣٦	١٣٠	٦٢٦٧	٢	٩٧	٨١٣٦	٢٣	٩٧
-	جزر حوار	"٢١	٠	٢١	٠	-	-	-	"٢١	-	-
-	خارج البحرين	"٢٣٠	١٠	-	-	٢٣٠	١	-	"٢٣٠	١٠	-
المجموع											
٥٣٣		٣٥٠٧٩٨	٣٥٠١٠٠	٦٧	٦٢٦٣	٢٨٣١٦٢	١٠٠	١٠٠	٦٧	١٠٠	٥٣٣

المصدر: المجموعة الاحصائية لدولة البحرين ١٩٨٥.

^(*) أصبح تقسيم المناطق في عام ١٩٨٦ مختلفاً عن تقسيمهما من قبل، ذلك أن منطقة مدينة حمد حلّ محلّ منطقة «خارج البحرين».

وفي الامكان تصنيف اجراءات تنمية وتعهير الاراضي في البحرين الى فئتين تمثل أولاهما في أعمال التحسين التي تتم عن طريق القطاع العام والتي تشمل حيازة الاراضي واستصلاحها والمبادلة ما بين قطع الاراضي، وتتمثل آخرهما في أعمال التحسين التي تتم عن طريق الانشطة التي تتضطلع بها جهات التنمية والتعهير في القطاع الخاص، والتي تقوم على تقسيم الاراضي الكبيرة الى قطع اصغر مساحة. ويتم تحقيق حيازة الاراضي عن طريق البيع الالزامي من جهة وعن طريق الوصول الى اتفاق بين الاطراف المعنية من جهة أخرى. وقد كانت التعويضات عن الاراضي التي تمت حيازتها عن طريق البيع الالزامي مرضية على العموم.

ويمكن تقسيم اراضي الملكية الخاصة الى قطع اصغر مساحة كما يمكن الجمع ما بين عدد منها بموجب الخطط الرئيسية وخطط التنمية والتعهير الحالية. وتدخل هذه الاجراءات في نطاق مسؤوليات الهيئة البلدية المركزية ووزارة الاسكان، ووزارة العدل والشؤون الاسلامية (ادارة التسجيل العقاري) مسؤولة عن انشطة تسجيل الاراضي. ويوفر قانون التسجيل العقاري، الذي سنّ في عام ١٩٧٩، الإطار التشريعي لاستملك الاراضي والأنشطة المتصلة به. وليس في البحرين ضريبة على العقار ولا على أرباح رؤوس الأموال، أما الرسوم التي تفرضها السلطات العامة على معاملات العقار فهي رسوم قليلة جداً.

وقد شهدت أسعار الاراضي ارتفاعاً بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ لكنها ما لبشت أن أخذت تستقر في منتصف الثمانينات. ويستقى من المسح الذي أجري في عام ١٩٨٥ أن قطع الاراضي المخصصة للأنشطة التجارية حصرًا والواقعة في وسط مدينة المنامة هي أعلى الاراضي ثمناً ذلك أن ثمن القدم المربع الواحد منها يبلغ ٣٠٠-٢٠٠ دينار بحريني (أي ما يعادل ٥٠٠ إلى ٨٠٠ دولار تقريباً). أما بالنسبة لقطع الاراضي الأخرى فإن سعر القدم المربع الواحد في منطقة المنامة في عام ١٩٨٥ فقد تراوح بين ٣٠ ديناراً بحرينياً و ٣٠٠ دينار بحريني. (أي ما يعادل ٥٠ دولاراً أمريكياً إلى ٥٠٠ دولار أمريكي).

ولما كانت الاراضي في البحرين نادرة فإن الحكومة تولي أهمية كبيرة لترشيد وضمان كفاءة استخدامها.

وتتصف عملية تسجيل الاراضي في البحرين بحسن التنظيم، كما تتصف التشريعات التي سنتها الحكومة بالكفاءة. وتقوم الحكومة لتوزيع القسائم من الاراضي بالمجان على الأسر من ذوي الدخل المنخفض والدخل المتوسط من أجل ضمان حسن تخطيط وتعهير الاراضي المتاحة من جهة ومن أجل تحقيق الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى. هذا وقد وزعت وزارة الاسكان أكثر من ٤٠٠٠ قسيمة سكنية. ويشكل برنامج استصلاح الارض المصدر الأساسي لأنشطة التعهير ويبعد أن الأنشطة آخذة في الاتساع مستقبلاً.

ثالثاً- التخطيط الطبيعي

يعتبر التخطيط الطبيعي في البحرين جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الحكومة برنامجاً رابعياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ستشرف عليه وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويجري تحديد أبعاد التخطيط الطبيعي الخاصة ببرامج التنمية العامة في إطار خطط وبرامج وزارة الاسكان. وتقوم وزارة الاسكان بالتنسيق والجمع ما بين كل مسائل تخطيط التعمير الخاصة بالوزارات والهيئات العامة الأخرى. ويعتبر إعداد خطة وطنية لاستخدام الأراضي في الوقت الحالي مهمة ذات أولوية عالية.

وكانت أولى دراسات التخطيط الطبيعي قد بدأت في عام ١٩٦٨ مع إنشاء وحدة التخطيط الطبيعي بوزارة البلديات والزراعة. وحتى عام ١٩٧٥، حين نقلت وحدة التخطيط الطبيعي إلى وزارة الاسكان، كان يقوم بمعظم دراسات التخطيط خبراء استشاريون آجانب. وكانت الدراسات تتناول تصاميم حضرية منفردة أكثر من تناولها شؤون التخطيط الشامل. وبعد عام ١٩٧٥، قامت إدارة التخطيط الطبيعي، المعاد تنظيمها مجدداً، بمراجعة جميع المخططات وباتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ الخصائص الرئيسية للمخططات المقترحة. وفي عام ١٩٧٨ أنشئت إدارة المساحة. ولم يواجه تنفيذ المخططات مشاكل التمويل الخطيرة. ذلك أن استخدام وبيع الأراضي المستصلحة عامل أسهم بشكل كبير في تنفيذ المخططات مالياً وأداءً على حد سواء.

وكان أول جهاز للبلدية قد أنشئ في المنامة في البحرين في عام ١٩١٩. وكان هذا أيضاً أول جهاز للبلدية يصار إلى انشائه في بلدان الخليج. وفي عام ١٩٧٣ أعيد تنظيم الأجهزة البلدية ليكون هناك الان اثنا عشر جهازاً تتالف من جهاز بلدية المنامة وأحدى عشرة بلدية فرعية. وتضطلع الهيئة البلدية المركزية بمهمة ومسؤولية مراقبة وادارة جميع الاشطة البلدية والاشراف عليها. وتعمل البلديات الفرعية بتوجيهات من الهيئة البلدية المركزية وتحت اشرافها.

وأجرت في عام ١٩٨١ مراجعة لواحة وأنظمة التخطيط الطبيعي (تقسيم الأراضي إلى مناطق) والitecturing. فبالاستناد إلى اللواحة والأنظمة الحالية تتنوع اشتراطات البناء والitecturing بتنوع فئات المناطق. إذ يسمح بالبناء بنسبة ٧٠٠ في المائة من مساحة الأرض وبارتفاع أقصى للبناء قدره ٢٠ طابقاً في مناطق المباني متعددة الاستعمال ذات الواجهات التجارية (الواقعة في المنطقة الدبلوماسية). ويؤخذ أيضاً بتدابير لحفظ الطابع القديم لنمط الاستيطان. وتشجع الحكومة على توظيف الاستثمارات في إنشاء المباني لأغراض الإيجار في بعض المواقع وذلك

باصدار تراخيص للبناء تحقق الفائدة لحملتها (نسبة كبيرة في مساحة البناء الى مساحة الأرض وتعدد الطوابق). هذا وتوجد اشتراطات خاصة ومحددة لانشاء المبني الصناعية، أي المبني التي تنشأ خارج المناطق المخططه وخارج المناطق الخاصة. وترفع طلبات الحصول على رخص للبناء الى البلدية الفرعية ذات الصلة التي تقع في حدودها الأرض التي سيشيد عليها البناء. وتتولى الهيئة البلدية المركزية النظر في مشاريع البناء كما تتولى إصدار الرخص الازمة لها والقيام بمراقبتها. وتعد وزارة الإسكان مخططات التعمير وتعتمدتها. وتشترك الهيئة البلدية المركزية ووزارة الأشغال والكهرباء والماء في التخطيط الطبيعي وتعاوناً بشكل وثيق مع وزارة الاسكان.

وفي منطقة المنامة، التي يغطي مخططها العمراني حوالي ألف هكتار، تتركز حوالي ٩٠ في المائة من الأنشطة التجارية الموجودة في دولة البحرين. ويخصص حوالي ٦٠ في المائة من المنطقة المشمولة بالخطيط لاستخدامات السكنية (غطي المناطق السكنية الحالية ٤٠ في المائة منها) وحوالي ١١ في المائة منها لأغراض الرياضة وللمساحات الخضراء وللمقابر و ٢٠ في المائة لحركة المرور و ١٣ في المائة للخدمات الاجتماعية.

وقد حددت وزارة الاسكان اشتراطات تنظيمية للتعمير في المناطق الجديدة. وقد جرى حتى الان استخدام بعض هذه المواصفات. وتغطي الاشتراطات التنظيمية للتعمير قطاعات الصحة والتربيه والتعليم والتجارة والاشتراطات الخاصة بموافق السيارات وخدمات اجتماعية أخرى. ويقع الكثير من معامل الصناعات الخفيفة في منطقتين صناعيتين رئيسيتين هما منطقة ميناء سلمان (قرب المرفأ الرئيسي) ومنطقة شمال ستة. وتتوفر وزارة التنمية والصناعة الأرضي الصناعية في هاتين المنطقتين وتتيحها بشروط مناسبة.

وتخطيط المستوطنات الجديدة هو أهم خصائص الاستراتيجية الجديدة للتنمية الحضريه في البحرين منذ منتصف السبعينيات. فقد جرى تخطيط أول مستوطنة جديدة، الا وهي مدينة عيسى، التي تقع على بعد ٨ كيلومرات من منتصف مدينة المنامة لتستوعب ٣٥ ألف نسمة. ووصل عدد سكان مدينة عيسى في عام ١٩٨١ الى أكثر من ٢١ ألف نسمة ليشكل ٧٥ في المائة من اجمالي سكان الحضر.

وبعد النجاح الذي حققه مشروع مدينة عيسى بُرِزَ الى حيز الوجود مشروع جديد آخر بالاستيطان الا وهو مدينة حمد. وتقع هذه المدينة في الجزء الغربي من جزيرة البحرين وذلك على بعد ١٥ كيلومتراً من مركز المنامة. وتشكل المدينة شريطاً طوله ٩ كيلومترات تقريباً وعرضه ١٥ كيلومتر، وتمتد المدينة من الشمال الى الجنوب. وتضم المدينة ١١ حياً وستتسع لعشرة آلاف أسرة. وفي

نهاية عام ١٩٨٦ تم إنجاز بناء حوالي خمسة آلاف وحدة سكنية. وفضلاً عن الدراسات التخطيطية الشاملة وتنفيذ عدد من مشاريع المدن الجديدة، قامت حكومة البحرين منذ عهد قريب بتركيز الجهود على مشاريع التجديد الحضري، فأعطت الأولوية لدراسة مدينة المنامة والمحرق وهما أكثر المدن كثافة بالسكان وأعرق المناطق المبنية في القطر قديماً. ويتوالى قسم أنشئ مؤخراً في إدارة التخطيط الطبيعي (بوزارة الاسكان) المسؤولية عن هذه الدراسات. وقد حدد مشروع التجديد الحضري في المنامة منطقة تبلغ مساحتها حوالي ١٩٠ هكتاراً حيث جرى تصنيف ٧٤٤ في المائة من الممتلكات فيها في حالة فقر أو فقر مدقع. ولم تعتبر إلا ٢٠ في المائة من عقاراتها عقارات صالحة للسكن بلا صيانة أو بقدر قليل من الصيانة للسنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة.

وتم في عام ١٩٨٠ تشكيل لجنة حماية البيئة والأمانة الفنية لحماية البيئة. وتتبع هذه اللجنة المؤلفة من ١٠ أعضاء (من هؤلاء الأعضاء ثمانية وزراء ذوو علاقة بالبيئة) مكتب رئيس الوزراء وهي مسؤولة عن القضايا ذات الصلة بالسياسة العامة. وتمثل المهمة الإجمالية للأمانة الفنية في إدارة وتنسيق جميع البرامج ذات الصلة ببحوث ودراسات البيئة ومكافحة التلوث.

رابعاً- الاسكان

وزارة الاسكان هي الهيئة المسؤولة عن شؤون الاسكان في البحرين. وبنك الاسكان، الذي يتبع وزارة الاسكان، مسؤول عن الجوانب المالية لمشاريع الاسكان التي تقوم بها الوزارة من جهة وعن تقديم قروض الاسكان وتطوير مشاريعه الخاصة من جهة أخرى. وتقوم وزارتا الدفاع والداخلية بإنشاء مساكن لموظفيهما. هذا وقد أنشأ القطاع العام ربع اجمالي عدد المساكن الموجودة في دولة البحرين. وتضاعف عدد المساكن في البحرين بين عامي التعداد ١٩٧١ و ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٨١ ازداد عدد المساكن بنسبة سنوية تقارب من ٥ في المائة. وفي عام ١٩٨٥، بلغ عدد المساكن ٦٢٩٤٥ وحدة سكنية وبلغت نسبة عدد الأسر الى الوحدات السكنية ٩٨٠ مقابل ٩٠ في عام ١٩٨١. وما زال عدد المساكن التي تقطن كلها أسرة واحدة في ازدياد. وفي عام ١٩٨١ كان ٣٦ في المائة من اجمالي الوحدات السكنية تقطنها أكثر من أسرة واحدة.

وتعد معلومات عن اجمالي عدد المساكن في الجدولين ٥ و ٦.

الجدول ٥: الوحدات السكنية في الحضر والريف وأجمالى الوحدات السكنية ونسبة المئوية

وعدد الأشخاص في كل وحدة سكنية في سنوات التعداد ١٩٦٥ و ١٩٧١ و ١٩٨١

الوحدات السكنية	النسبة في كل وحدة السكنية	عدد الأشخاص إجمالي عدد الأشخاص	الوحدة السكنية في كل وحدة الوحدات في كل وحدة	الوحدة السكنية في الحضر المئوية سكنية في الريف المئوية سكنية
١٩٧٠	٢١٤٨٨	٨١٧	٤٣٠	٣٦٣٠
١٩٧١	٢٥٨٤١	٨٣٠	٣١٠٤٥	٣١٠٤٥
١٩٧٢	٣٥٠٣٤	٥٢٣	٣١٠٨	٣١٠٨
١٩٧٣	٤٥٠٣٤	٥٢٣	٣١٠٨	٣١٠٨
١٩٧٤	٥٥٠٣٤	٦٢٣	٣١٠٨	٣١٠٨
١٩٧٥	٦٥٠٣٤	٧٢٣	٤٣٠	٤٣٠
١٩٧٦	٧٥٠٣٤	٨٢٣	٣١٠٩	٣١٠٩
١٩٧٧	٨٥٠٣٤	٩٢٣	٢١٤٨٨	٢١٤٨٨
١٩٧٨	٩٥٠٣٤	١٠٢٣	٣٦٣٠	٣٦٣٠

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول البحرين ١٩٧٤، وحسابات أجرتها الاسكوا.

ويستقى من تصاريح البناء أن عدد المساكن الجديدة التي تم بناؤها سنوياً في البحرين في السنوات الأخيرة، كان حوالي ٣٠٠٠-٣٠٠٠ وحدة سكنية، وأن الوحدات السكنية التي شيدتها القطاعان العام والخاص كان حوالي ٢٥٠٠ و ١٠٠٠ وحدة سكنية على التوالي. وكانت أغلبية الوحدات السكنية المشيدة هي من نوع المساكن المستقلة (ذات حدائق) في حين أن نسبة الشقق التي شيدت سنوياً لم تزد عن ١٠ في المائة من إجمالي المساكن المشيدة سنوياً.

وكان عدد الوحدات السكنية التي شيدت في كل سنة من السنوات الأخيرة كبيراً جداً إذ بلغ متوسطها ثمانين وحدات سكنية لكل ألف نسمة. وفي عام ١٩٨١، نالت منطقة المنامة ما نسبته ٣٩٪ في المائة من العدد الإجمالي للوحدات السكنية تلتها في ذلك منطقة المحرق بنسبة قدرها ١٧٪ في المائة ومنطقة الرفاع بنسبة قدرها ٦٪ في المائة. وفي عام ١٩٨١ ذاته، كان ٨٣ في المائة من إجمالي عدد المساكن يقع في مناطق حضرية. وبلغ متوسط عدد الأشخاص في كل وحدة سكنية في البحرين ٦٤٦ أشخاص. ويقل عدد الأشخاص لكل وحدة سكنية في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية، بل أن هذا العدد أخذ في التناقص منذ عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٨١، بلغ متوسط عدد الأشخاص في كل وحدة سكنية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية ٦٤٥ و ٦٥٥ على التوالي.

الجدول ٦: عدد الوحدات السكنية، وعدد الغرف في عامي التعدادين ١٩٧١ و ١٩٨١، وعدد الغرف في كل وحدة سكنية، وعدد الأشخاص في كل غرفة

السنة	السكان	عدد الوحدات السكنية	نسبة الغرف السكنية	عدد وحدة السكنية	نسبة إلى كل الأشخاص	عدد إلى كل الأشخاص	نسبة الغرف	الغرف	نسبة الأشخاص
١٩٧١	٢١٦٠٧٨	٣١٠٤٥	٢٩٧	٩٣٣٠٢	٦٩٦	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
١٩٨١	٣٥٠٧٩٨	٥٢٨١٠	٣٥٨	١٨٨٨٥٩	٦٦٤	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١

المصدر: المجموعة الاحصائية لدولة البحرين ١٩٨٥، وحسابات الاسكوا.

(*) اعتبرت الوحدات السكنية التي تضم ٦ غرف أو أكثر في بيانات التعداد على أنها تضم ٧ غرف.

وصنف اجمالي المساكن في البحرين، حسب تعداد عام ١٩٨١، الى فيلات (٤٤ في المائة) وشقق (١٢ في المائة) ومساكن شعبية (٤٥ في المائة) ومساكن شرقية (٦٧ في المائة) ومساكن جماعية (٣٤ في المائة) وأنواع أخرى من المساكن (٣ في المائة). وكان المسكن الذي يضم ٣ غرف هو أشيع المساكن حجماً في البحرين في عام ١٩٨١ إذ بلغت نسبة المساكن من ذلك الحجم ٤٥ في المائة من اجمالي عدد المساكن. أما المساكن التي يضم الواحد منها ٤ غرف فقد بلغت نسبتها ٢٠.١ في المائة والتي يضم الواحد منها غرفتين فقد بلغت نسبتها ١٧.٩ في المائة والتي يضم الواحد منها غرفة واحدة فقد بلغت نسبتها ١١.٨ في المائة. وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٨١ تناقصت أعداد المساكن الصغيرة التي تضم غرفة واحدة أو غرفتين بنسبة ١٨ في المائة لتعوض عنها زيادة في أعداد المساكن التي تضم أربع غرف أو أكثر. وفي كل التعدادين لعامي ١٩٧١ و ١٩٨١ بقي نصيب المساكن التي يضم الواحد منها ثلاث غرف نصرياً ثابتاً دون أن يطرأ عليه تغيير. وجاء في دراسة أجريت في عام ١٩٧٦ أن ٣١ في المائة من اجمالي عدد المساكن في عام ١٩٧٤ كانت مساكن غير قابلة للترميم والاصلاح ويتعين استبدالها. لكن ارتفاع معدل تشحيد المساكن في أواخر الثمانينيات جعل نصيب الوحدات السكنية ذات النوعية الرديئة أقل على ما يعتقد. ومن اجمالي عدد المساكن في عام ١٩٨١، تبني ٦٨٧ في المائة بالطوب كمادة بناء أساسية، وتبني ١٦٤ في المائة بالحجارة و ٨٥ في المائة بالأسمنت المسلح و ٦٤ في المائة بمواد مسبقة الصنع و ٨١ في المائة بمواد بناء أخرى. وربطت ٩٧٥ في المائة من المساكن بشبكة إسالة وتوزيع المياه و ٧٤٤ في المائة بشبكة المجاري العامة و ٩٨٤ في المائة بشبكة توزيع الكهرباء. وتضم ٨٨٠ في المائة من اجمالي عدد المساكن مطابخ وتضم ٩٣٧ في المائة حمامات وتحتوي ٨٨٠ في المائة مكيفات هواء. وتتمتع الفيلات بأفضل المرافق تليها في ذلك المساكن الشرقية ثم المساكن الشعبية. وتعيش أغلبية الأسر البحرينية في مساكن شعبية في حين يعيش أغلبية السكان في البحرين من غير المواطنين في شقق.

وفي عام ١٩٨١، كانت نسبة ملكية المساكن بين الأسر البحرينية ٨٢ في المائة. وكان المقيمون من غير المواطنين إما مستأجرين للمساكن عموماً وإما يقطنون في مساكن بلا إيجار.

وعلى الاجمال كانت ٤٨٤ في المائة من الأسر في البحرين تملك مساكن خاصة بها و ٣٩٩ في المائة أسرًا تدفع إيجارات نقدية عن المساكن التي تقطنها و ١٢٠ في المائة تقطن في مساكن بلا إيجار. وفي عام ١٩٨١، كان نحو ٩٠ في المائة من المستأجرين يدفعون إيجارات شهرية تقل عن ١٥٠ ديناراً بحرينياً (أي ٤٠٠ دولار تقريباً) وكان أكثر من ٥٣ في المائة يدفعون إيجارات شهرية تقل عن ٥٠ ديناراً بحرينياً.

وفي عام ١٩٨٦ وصلت تكلفة بناء المساكن من المستوى المتوسط الى ما بين ٣٠٠ دولار و ٣٣٠ دولاراً للمتر المربع الواحد كما وصلت تكلفة بناء المساكن من المستوى الممتاز الى نحو ٤٥٠ دولاراً للمتر المربع الواحد. وظلت تكاليف بناء المساكن مستقرة في السنوات العشر الأخيرة.

ويتم عموماً تمويل بناء المساكن في المدخرات الخاصة ووزارة الاسكان وبنك الاسكان هما الهيئتان العامتان اللتان تقدمان قروضاً للاسكان. وللمواطنين البحرينيين أن يتقدم بطلب للحصول على سكن من برامج الوحدات السكنية التي تبنيها وزارة الاسكان. ويجري تقديم القروض لبناء المساكن أو لصيانتها أو لشراء مساكن جاهزة. وللمواطنين البحرينيين أن يتقدموا بطلبات للحصول على قسائم سكنية لإقامة منازل عليها. ويتعين توفر بعض شروط الأهلية للاستفادة من هذه البرامج وتعطى الأولوية لموظفي الحكومة. وقد منح بنك الاسكان، الذي أنشأ في عام ١٩٧٩، قروضاً نحو ٣٥٠٠ أسرة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠. ويشمل البرنامج السنوي للقروض نحو ٦٠٠ أسرة. ووصل متوسط القرض الممنوح في عام ١٩٨٥ الى ١٦٣٧٥ ديناراً بحرينياً. وتُسدد القرض على مدى ٣٥ سنة بلا فائدة ولكن مقابل رسم خدمة طفيف. هذا ويملك بنك الاسكان بعض العقارات التجارية التي يتم تأجيرها عادة.

وتحظى الاسكان بالأهمية في الجهد الانمائي التي تبذلها الحكومة على مدى عقود عديدة ذلك أن الاسكان قد نال في برنامج التنمية الأخير ١٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وفي نهاية عام ١٩٨٦، كانت وزارة الاسكان قد أنشأت ووزعت أكثر من ١٢ ألف وحدة سكنية ووزعت أيضاً حوالي ٤ آلاف قسيمة سكنية. وتملك وزارة الاسكان أكثر من ألف وحدة سكنية تُؤجرها إلى من يتم ترشيحهم من المواطنين الذين قدموا طلبات للاستفادة من برامج الاسكان. وتقوم وزارة الاسكان بتطوير برامج كبيرة للاسكان في إطار برامج إنشاء المدن الجديدة. بالإضافة إلى مشاريع مدينتي عيسى وحمد تجري وزارة الاسكان دراسات أولية لمشروع المدينة الجديدة الثالثة التي ستستوعب ٦٠ ألف نسمة، والتي ستقوم على الأرض المستصلحة لتشكل جزيرة صناعية. وتشمل مشاريع الاسكان، التي قامت بها وزارة الاسكان في مدينة حمد مؤخراً، مساكن يتالف الواحد منها من غرفتي نوم ومساكن يتالف الواحد منها من ثلاثة غرف نوم، وذلك إما في شكل طابق واحد وإما في شكل طابقين وبمساحة تتراوح بين ٨٤ و ١٣٦ متراً مربعاً. وقبل نهاية عام ١٩٨٢، كان ٣٥ في المائة من إجمالي عدد السكان في البحرين و ٦٨ في المائة من البحرينيين قد استفادوا من برامج وزارة الاسكان بطريقة أو بأخرى.

خامساً- البنى والهياكل الأساسية

البني والهياكل الأساسية الفنية

- ١

(١) المياه والمجاري العامة

تضطلع وزارة الأشغال والكهرباء والماء بالمسؤولية عن شؤون البنى والهياكل الأساسية في دولة البحرين. ويتم الحصول على المياه من مصادر جوفية وعن طريق المياه المقطرة في محطة التحلية. وحتى عام ١٩٨٥ ظلت المصادر الجوفية توفر الجانب الأكبر من الانتاج الكلي من المياه. وفي عام ١٩٨٥ بلغت نسبة المياه التي تم استخراجها من الآبار ما نسبته ٤٦٪ في المائة من الانتاج الكلي من المياه. وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ ازداد الانتاج الكلي من المياه بنسبة تزيد على ٥٠٪ في المائة. وكان نصيب الفرد من انتاج المياه (وكذلك نصيبه من استهلاكها) قد وصل في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ إلى ٤١٦ و ٥١٨ لترًا من الماء. وقد تم ربط كل الوحدات السكنية تقريباً بشبكة توزيع وإسالة المياه. ففي عام ١٩٧١ كان ٩٢٪ في المائة من إجمالي عدد الوحدات السكنية مزودة بمياه جارية، وزادت هذه النسبة فوصلت إلى ٩٧٪ في المائة في عام ١٩٨١. ولما كان انتاج المياه عن طريق التقطير في محطة التحلية ذات تكلفة عالية جداً فإن تكلفة الوحدة من المياه زادت على الضعف في عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤. وتقدم الحكومة دعماً كبيراً لأسعار المياه قبل أن يتحملها المستهلك في البحرين. فقد كان متوسط سعر بيع الوحدة من المياه ما بين ٦٪ في المائة و ١١٪ في المائة من تكلفة الانتاج (وهذا متوقف على إدراج أو عدم إدراج تكلفة الاعتدال في حساب ثمن الوحدة). وتتصاعد أسعار المياه التي يدفعها المستهلك مع تصاعد مستوى استهلاكه للمياه. وتعتزم الحكومة أن تسترجع من المستهلك نسبة أكبر من تكلفة الوحدة من المياه.

وفي البحرين شبكة عامة للمجاري ذات فعالية وكفاءة وما زال العمل في انشائها مستمراً حتى الان منذ عشر سنوات. ويعمل حتى الان أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من مجاري هذه الشبكة التي تخدم حوالي ٥٠٪ في المائة من السكان في دولة البحرين. أما الجزء المتبقى من السكان فانهم يستخدمون خزانات التفسيخ وغيرها من الوسائل. هذا وتقدم الحكومة بالمجان خدمات المجاري بما في ذلك خدمات ربط المساكن بها وتتقاضى الحكومة رسماً ضئيلاً لتنضخ خزانات التفسيخ. وتقوم البلدية بنسبة ٧٥٪ في المائة من عمليات التنضخ فيما تقوم وزارة الأشغال والكهرباء والماء بالنسبة المتبقية. ويوجد في البحرين حالياً محطتان لمعالجة مياه المجاري. وتجري دراسات لزيادة ومضاعفة طاقة محطة توبلي لتتمكن من خدمة حوالي ٤٠٠ ألف نسمة. وتبلغ نسبة الانفاق على برامج المياه والمجاري ١٩٪ في

المائة من الميزانية الكلية ليكون هذا البند ثانٍ أكبر بند في الانفاق الحكومي في آخر خطة ائمائية وذلك بعد بند الانفاق على الطاقة الكهربائية.

(ب) الكهرباء

تتولى وزارة الأشغال والكهرباء والماء مسؤولية توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وتوجد في البحرين حالياً أربع محطات لانتاج الكهرباء. فمحطة الكهرباء في سترة تنتج نحو ٦٠ في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء. وفي عام ١٩٨٥ تم توليد ٣٦٦٥ مليون كيلوواط ساعة من الكهرباء أي بزيادة قدرها ٣٠ في المائة عن الكهرباء المولدة في العام السابق. وازدادت طاقة التوليد والطاقة المولدة حوالي (٦٨) أمثال و (١٥) أمثال على التوالي في الفترة ١٩٧١-١٩٨٥. وقد ربط عر ٩٨ في المائة من إجمالي عدد المساكن بشبكة توزيع الكهرباء في عام ١٩٨١، بالمقارنة مع نسبة ٩٤ في المائة في عام ١٩٧١. وتدعم الحكومة أسعار الطاقة الكهربائية في البحرين لكن مستوى دعمها أقل بكثير من مستوى دعم أسعار المياه. فالأسعار التي يدفعها المستهلك في دولة البحرين تساوي تكلفة الإنتاج دون أن يدخل فيها تكلفة الاهلاك أو الاندثار، وتتصاعد الأسعار بتتصاعد الاستهلاك. وتشكل الكهرباء أكبر بند من بنود الإنفاق في الخطة الائمية الرباعية الأخيرة إذ تحظى بنسبة ٢٣ في المائة تقريباً من إجمالي الإنفاق الحكومي.

(ج) النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية

البحرين من أكثر البلدان تقدماً في المنطقة في قطاعي النقل والاتصالات. فقد ازداد عدد المركبات المسجلة نحو ١٠ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وبلغ نصيب الأسرة في عام ١٩٨٥ نسبة ١٢٢ سيارة خصوصية. وتتميز شبكة النقل العام بفعالية وكفاءة كبيرة وتلقى دعماً مالياً كبيراً من الحكومة. ومنذ عام ١٩٨٣ والنقل الحضري يتطور ويتقدم وفقاً للخطة الرئيسية للنقل. فالجسر البحري، الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية بطول ٢٥ كيلومتراً، قد بدأ العمل ويتوقع أن تكون له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد وعلى نمط الاستيطان في دولة البحرين.

الجدول ٧: مؤشرات الخدمات الفنية

	١٩٧١	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١- المياه والمجاري									
(ا) النسبة المئوية للوحدات السكنية الموصولة بشبكات توزيع وإسالة المياه	٩٢٨	٩٢٦	٩٧٦	٩٣٨	٩٤٨	٩٥٨	٩٧٠	٩٧٣	٩٧٥
(ب) انتاج/استهلاك المياه (باللتر/للشخص/اليوم)	٤١٦	٤١٦	٤١٨	٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣
(ج) النسبة المئوية للوحدات السكنية الموصولة بشبكة المجاري العامة ^(١)	٣٩	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٦	٤٦	٤٧
(د) النسبة المئوية لمخصصات المياه والمجاري في ميزانية الحكومة	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧
٢- الكهرباء									
(ا) النسبة المئوية للوحدات السكنية الموصولة بشبكات توزيع الكهرباء	٩٤٠	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤	٩٤٤
(ب) طاقة توليد الكهرباء (كيلوواط/ساعة/فرد)	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣٠٩٦
(ج) نصيب الفرد من الطاقة المولدة (كيلوواط/ساعة/فرد)	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥	٦٠٦٥
(د) مخصصات توليد وتوزيع الكهرباء في ميزانية الحكومة ^(٢)	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
٣- النقل									
(ا) عدد السيارات (بما فيها سيارات الأجرة) لكل ألف نسمة	١٤٥٧	١٤٥١	١٤٤١	١٤٣٧	١٤٣١	١٤٢٧	١٤٢٣	١٤٢٠	١٤١٧
(ب) عدد الباصات لكل ألف نسمة	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
(ج) عدد مركبات الشحن المقلولة (البوكسات) واللوريات لكل ألف نسمة	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩	٤٤٩
(د) النسبة المئوية لمخصصات إنشاء الطرق وتعبيدها في ميزانية الحكومة	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧

المصدر: حسابات أعدتها الأسكندرية استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

(١) خزانات التفسيخ والوسائل الأخرى غير مدرجة.

(٢) الرقم لعام ١٩٨٦.

(٣) الاشارة هنا إلى فترة الخطة الإنمائية الرباعية الأخيرة (١٩٨٥-١٩٨٢).

ومع أن النمو السريع الذي شهدته حركة نقل البضائع خلال موانئ البحرين خلال فترة السبعينيات أخذ يقل الان، إلا أن استخدام الحاويات وامكانيات النقل من سفينة إلى أخرى أمر ما زال يؤكد أهمية موانئ البحرين. ورغم أنه حدث نقص في عدد السفن التي أمنت ميناء البحرين في عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤، إلا أن كميات البضائع المستوردة والمصدرة مالت نحو الازدياد في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠. أما نقل الركاب بحرا فلم يكن هاما جدا بل أن من المتوقع أن يقل حجمه ولا سيما بعد تشغيل الجسر البحري الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية. أما مطار البحرين فهو أحد أكثر المطارات نشاطا في المنطقة. فقد بلغ المتوسط اليومي لعدد الطائرات التي هبطت فيه وأقلعت منه ٥٥ طائرة. كما شهدت مرفق المطار مؤخرا تحسينات وتطويرات. وطيران الخليج الذي تشتهر في ملكيته البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة يشكل شركة الخطوط الوطنية وتتخذ من البحرين مقرا لها. وأما عدد الخطوط الهاتفية فقد بلغ ٧٠ ألف خط هاتفي كما بلغ عدد المشتركين في خطوط التلكس ٣٠١٨ مشتركا في عام ١٩٨٥. ويعتبر نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية في البحرين غاية في التقدم.

٢- البني والهيكل الاجتماعي

(١) التربية والتعليم

بدأ التعليم النظامي في البحرين في عام ١٩١٩ مع إنشاء أول مدرسة للبنين في المحرق. ووصلت نسبة الأميين في عام ١٩٨١ إلى ٣٧ في المائة من عدد السكان بعد أن كانت قد وصلت إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٧١. وفي العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٤ وصل عدد طلاب الجامعات إلى حوالي ٤٥٠٠ طالب جامعي وذلك بالإضافة إلى ١٦٠٠ طالب جامعي بحريني يدرسون في الخارج. وكان ٤٨ في المائة من الطلاب في شتى مراحل التعليم من ابتدائية ومتعددة وثانوية، وكان ٤٦ في المائة من طلاب الجامعة من الإناث، ووصلت نسبة الإناث بين المشتركين في ٦٧ مركزا تعليميا للبالغين إلى ٧٣ في المائة.

وفي عام ١٩٨٥ بلغ متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد في المدارس الابتدائية ٣٥٩ طلابا، في حين كان متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد في المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية ٣٥٥ طالبا و ٣٩١ طالبا على التوالي. ووصل عدد المرافق التعليمية في البحرين إلى ١٩٥ مرفقا تعليميا في عام ١٩٨٥، وكانت نسبة الوحدات السكنية إلى المرافق التعليمية ٣٢٢ وحدة سكنية لكل مرفق تعليمي. ولم يكن توزيع المرافق التعليمية المذكورة على المناطق متكافئا، فقد حظيت منطقة سترة بأعلى نسبة من المرافق التعليمية إذ وصلت فيها هذه النسبة

إلى ٣٧٤ وحدة سكنية لكل مرفق تعليمي. أما المنطقتان الوسطى والشمالية فقد سجلتا أعلى عددين من الوحدات السكنية لكل مرفق تعليمي إذ بلغتا (٧٠١) و(٥٦٠) على التوالي.

(ب) الصحة

في عام ١٩٨٥، كان في البحرين ٤٩ مرفقاً صحياً حكومياً (٣ منها كانت مستشفيات رئيسية) ومستشفى عسكري وثلاثة مستشفيات خاصة. وتركزت هذه المرافق إلى حد ما في مناطق المنامة والمحرق والرفاع. وبلغت نسبة السكان آنذاك إلى عدد المرافق الصحية ٧٩٧٠ نسمة لكل مرفق صحي. أما عدد السكان إلى الأطباء فقد كان نحو ٨٧٠ نسمة لكل طبيب.

الجدول ٨: مؤشرات الخدمات الاجتماعية

السنوات

١٩٧٩/١٩٨٤ ١٩٨٠/١٩٨٥

١- التعليم

(أ) متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد

٢٥٩	٢٤٧	- المدارس الابتدائية
٢٥٥	٣٩٤	- المدارس المتوسطة
٢٩١	٣٠٣	- المدارس الثانوية بما فيها المدارس الدينية

(ب) متوسط عدد الطلاب لكل معلم

١٧٣	١٨٩	- المدارس الحكومية
١٤٥	١٩٨	- المدارس الخاصة
٣٢٨	٤١٤	- رياض الأطفال ودور الحضانة

(ج) المسجلون في الجامعات

(الفئة العمرية ٢٤-٣٠ سنة)

(١) ٨٢٪

٦٪

٢- الصحة

- عدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة

- عدد الأفراد إلى عدد الأطباء

٢٤	(٢)
٨٧٣	(٣) ٨٥٤

(١) طلاب الدوام الكامل فقط.

(٢) ١٩٨١.

(٣) ١٩٨٢.

سادساً- مواد البناء وقطاع التشييد

مواد البناء

-١-

في البحرين كميات محدودة من مواد البناء الالازمة لأشطة التشييد والبناء. ومعلوم كذلك أنه توجد في البحرين كوامن، قابلة للاستغلال التجاري، من الجبس، والصلصال/الكاولين، والحجر الجيري، والرمل، وأحجار البناء، والرخام لكنه لا تصرف كميات الاحتياطيات من هذه الكوامن، إلا أنه لا يوجد موارد معدنية ذات صلة. ويوجد الجبس على أعماق مختلفة مختلطا بطبقات رقيقة من الدولوميت والمرل (الطين الجيري). وتوجد كوامن الصلصال بصورة أساسية في موقعين اثنين بسمك ١٥ متراً. وفي أحد هذين المكمتين يوجد الصلصال مع نسبة عالية من الكالسيوم والكربونات. وتوجد كوامن الجير في تكوينات الرس. وفي عام ١٩٨٣ كانت في البحرين ثلاثة شركات تعمل في مجال إنتاج الجير. وتقع كوامن الدولوميت في الجانب الأوسط الشرقي في الجزيرة ويجري استغلالها على نطاق واسع.

وفي البحرين ٣٠ مصنعاً تنتجه كلها مواد البناء، وتتألف مواد البناء الأساسية التي يتم إنتاجها من الاسمنت والطوب والترابيغ (البلاطات) من الحجر الجيري والطابوق الخرساني، والدهانات والطلاءات، ومنتجات الألمنيوم. ويعتبر مصنع شركة «هونداي» لطحن الكلنكر وتعبئته، الذي بدأ الإنتاج في عام ١٩٧٦ بطاقة تصميمية قدرها ١٣٦ ألف طن في السنة، المصنع الوحيد للأسمنت في البحرين. وفي عام ١٩٨٢، استخدم هذا المصنع ٥٢ موظفاً كانت أغلبيتهم من الكوريين والهنود. وتقوم بأعمال الصيانة الدورية للمصنع الشركة الكورية «هونداي». وبلغ الانتاج السنوي للمصنع من الأسمنت في البحرين ٤٥٠ ألف طن في عام ١٩٨٦. وتستهلك البلاد للأغراض المحلية ٣٤ في المائة من الإنتاج، ويوفر الانتاج المحلي ٤٢ في المائة من كميات الاستهلاك.

وتستورد البحرين الحديد والصلب المستخدم في أنشطة التشييد. ففي عام ١٩٨٥ وصلت كمية الحديد والصلب المستوردة إلى حوالي ٨٥ ألف طن. ويقدر أن يصل المتوقع في البحرين على منتجات الحديد والصلب (اليونيدو والاسكوا، ١٩٨٧) إلى ١١٦ ألف طن في عام ١٩٩٠ وإلى ١٤٣ ألف طن في عام ١٩٩٥ والى ١٧٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

وتزداد معلومات عن الواردات في مواد البناء الأساسية في عام ١٩٨٥ في الجدول ١٠. وتألفت أكبر كمية تم استيرادها في عام ١٩٨٥ من مواد البناء من الحجارة المكسرة تلاها الأسمنت ومنتجات الحديد والصلب. أما من حيث قيمة الواردات فقد سجلت الواردات من الحديد والصلب أعلى مبلغ.

الجدول ٩: انتاج واستهلاك الاسمنت في البحرين ١٩٧٦-١٩٨٥ (بالأطنان)

السنة	كمية الاستهلاك	كمية الانتاج	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك (بالكيلوغرام)
١٩٧٦	-	٨٠ ٠٠٠	-
١٩٧٧	-	١٦٠ ٠٠٠	-
١٩٧٨	-	٢٠٠ ٠٠٠	-
١٩٧٩	-	٢٤٠ ٠٠٠	-
١٩٨٠	٣٣٢٤٤٥	٣٩٨ ٠٠٠	٩٧٨
١٩٨١	٤٠٩١٠٥	٣٦٣ ٠٠٠	١١٧٠
١٩٨٢	٤٣٨٣٧٧	٦٠٥٧٥٤	١٧٧٠
١٩٨٣	٢٨٢٥٥٩	٦٢٧٤٣٥	١٦٥٠
١٩٨٤	٢٢١٧٦٩	٦٨٥١٨٩	١٧١٠
١٩٨٥	٢٢٨٨٦٧	٥٣٠٨٦٧	١٢٨٠

المصدر: «دراسة واقع واتجاهات صناعة الاسمنت في الوطن العربي».
الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء.

- صناعة واستهلاك الاسمنت في دول الخليج، دراسة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وقدمتها الى اللجنة الفنية الاستشارية لصناعة الاسمنت في بغداد.

الجدول ١٠: الواردات من مواد البناء الأساسية (١٩٨٥)

المواد	الوزن (بالطن)	القيمة (بألاف الدنانير البحرينية)	المينشا الرئيسي (البلد)
الواح الرخام والجارة الأخرى (خام ومشغولة)	١١٩٠٤٧٨	٥٣٠٨	إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، قبرص
الجبس والبياضات	١٣١٨٦	٢٨١	إسبانيا
الرمل والصلصال والجير	١٦٣١	٦٨	هولندا، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة
المواد المصنوعة من الخشب	١٤٨٦	٨٠١١	تايوان، هولندا
ورق الجدران	٥٠	١١٨	المملكة المتحدة
الأسمنت (بالكلنكر، والبورتلاندي وغيرهما)	٥٦٠٥٥٥	٨٦٧٧	كوريا، اليابان
الطلوب (المصنوع من الأسبيستوس، والاسمنت، والقاوم للحرارة، والرمل، والجير، والخرسانى، وما إلى ذلك)	١٦٠١٣	٢٠٩٤	المملكة المتحدة، السويد، الإمارات العربية المتحدة
الترابيع (المستخدمة في التسقيف، والترابيع الخزفية والاسمنتية والخرسانية)	٣٤٢٥٤	٣٧٧٤	إيطاليا
الواح الزجاج	٣٧١١	١٠١٣	المانيا
منتجات الحديد والصلب	٨٤٩٦٧	١٥٤٥٥	اليابان، المملكة المتحدة، استراليا، الهند
منتجات الألمنيوم	١٣٤	٤٩٣	الولايات المتحدة الأمريكية هولندا

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية لدولة البحرين لعام ١٩٨٥، الجهاز центральный по статистике.

٢- قطاع التشييد

ما زال قطاع التشييد في البحرين نشيطا رغم تناقص عائدات النفط، والتدابير التقشفية التي اتخذتها الحكومة. ومع أن حجم العمل في مجال البناء والهيكل الأأساسية قد تناقص مؤخراً فإن إنشاء المشاريع الكبرى، ولا سيما إنشاء المعامل الصناعية، ما زال جارياً، فمجمع البتروكيماويات التابع لشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (GPIC) ومشاريع مصانع الدرفلة التابعة لشركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (GARMCO) يشكلان مثالين على ذلك. وتضم المشاريع الكبرى الأخرى إنشاء جامعة الخليج العربي والمركز الثقافي في المتنمية. ويشكل مشروع مدينة حمد الاستيطاني الجديد نشطاً إنشائياً كبيراً مستمراً، هذا بالإضافة إلى تشييد مساكن في أرجاء أخرى من دولة البحرين.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي المخصص للتشييد أعلى قيمة في عام ١٩٨٤ ثم ما لبث أن انخفض بنسبة ١٦٪ في المائة في عام ١٩٨٥ وبنسبة أخرى قدرها ١٠ في المائة في عام ١٩٨٦. وسجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت أعلى قيمة في عام ١٩٨٤، لكنه ما لبث أن انخفض بنسبة ٩٪ في المائة في عام ١٩٨٥ غير أنه يتوقع أن يكون قد سجل ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٨٦. وصفوة القول أن قطاع التشييد في البحرين ظل يحتفظ بحيوية كبيرة رغم وجود بعض العوامل السلبية. أما العقارات فقد لا ترجم بنجاح مماثل لوجود مؤشرات تدل على احتمال حدوث تناقص في تشييد البناء ولا سيما المباني التجارية منها.

وما زالت القروض التي تقدمها المصارف والبنوك لأنشطة التشييد والإنشاء في تناقص منذ عام ١٩٨٣، حين بلغت حصة قطاع التشييد نسبة ٣٢٪ في المائة من إجمالي القروض لتختلص في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ إلى حوالي ٢٧٪ في المائة.

على أن هناك عاملين قد يؤثران إيجابياً في مستقبل قطاع التشييد: أولهما الجسر الذي يصل بين البحرين والمملكة العربية السعودية وآخرهما التشريع الجديد الخاص بالعمارات المشتركة الملكية؛ فالجسر المذكور سيزيد من فرص الوصول إلى البحرين ويسهل إمكانية السفر إليها مما قد يسبب زيادات في الطلب العام على جميع أنواع الأئمة، ولا سيما على المكاتب ومرافق العمل. والتشريع الجديد الذي يمكن من الشراء في عمارات ذات ملكية مشتركة سيشجع على استخدام المدخرات المحلية الصغيرة من جهة وسيجذب رؤوس أموال جديدة محلية وأجنبية (من منطقة الخليج) إلى سوق العقارات من جهة أخرى. وقد لا تظهر تأثيرات هذين العاملين الإيجابيين في قطاع التشييد على المدى القصير نظراً لوجود أعداد في العقارات المناسبة في السوق.

إن وزارة الأشغال والكهرباء والماء هي المسؤولة عن جميع الأعمال الانشائية للحكومة فيما عدا مشاريع وزارة الاسكان ووزارتي الدفاع والداخلية. وتحتفظ وزارة التجارة بسجلات باسماء الشركات الانشائية في حين تحفظ وزارة الأشغال بقائمة باسماء شركات المقاولات التي تقدم بعروض للحصول على عطاءات الحكومة. ويتعين على الشركات الأجنبية أن تكون شريكات لشركة محلية أو أن يكون لها وكيل بحريني على الأقل. وفي عام ١٩٨٥ كان في قطاع التشييد والإنشاء ٦٠٣ مؤسسات مشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية.

وفي عام ١٩٨٥، وصل عدد المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في قطاع التشييد إلى ٢٤٤٥ عامل بحريني والى ٤٠٢٨٨ عامل غير بحريني. وكان هذا يشكل نسبة ٣٨ر٣ في المائة من العمالة الكلية المشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية. وحسب ما جاء في تعداد عام ١٩٨١ فقد كانت العمالة في قطاع التشييد تشكل ٢١ر٢ في المائة من العمالة الكلية التي بلغت آنذاك ٣٩٢٠٨ عمال. وكان عدد العاملات الإناث في هذا القطاع ضئيلاً لا يكاد يذكر ووصلت نسبة العاملين من غير المواطنين إلى ٨٦ر٨ في المائة. وتتوقع التقديرات لعام ١٩٨٦ حدوث نقص في حصة العمالة في قطاع التشييد لتصل إلى ٢١ر٠ في المائة.

الجدول ١: المؤشرات الإنذائية (بالأسعار الجارية)

	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٦
-	٤٣٤٠	٦٢٧٤	٦٢٧٣	١١٣٢	٠٣٩٦
١- الداتج المحلى الإجمالي في قطاع التشييد (بملايين الدنانير البحرينية)	٣٤٠١	٦٢٧٣	٦٢٧٣	٦٢٧٣	٦٢٧٣
٢- الداتج المحلى الإجمالي في قطاع التشييد كنسبة مسوية من الناتج المحلي الإجمالي الكلي	٥٨٥ %	٨٨٠ %	٧٧٠ %	٨٠٠ %	٨٠٠ %
٣- إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الكلي (بملايين الدنانير البحرينية)	٣٤٣١	٣٤٩٣	٣٦٧٠	٣٧١٣	٣٧٩١
٤- صيغة العدد من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الكلي (بالملايين الدنانير البحرينية)	٦٢٧٣	٦٢٧٣	٦٢٧٣	٦٢٧٣	٦٢٧٣
٥- صافية التكوين الرأسمالي الثابت الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي كنسبة	٣٧٤٣ %	٣٧٣٣ %	٣٧٣٣ %	٣٧٣٣ %	٣٧٣ %
٦- العمالة في قطاع التشييد	٣٣٣٧	٣٣٣٧	٣٣٣٧	٣٣٣٧	٣٣٣٧
٧- العمالة في قطاع التشييد كنسبة مئوية من العمالة الكلية	-	-	-	-	-
المصادر:	- المجموعات الإحصائية لدولة البحرين. - صرائح صادرة عن الإسکوا.				
(*) من تقدیرات الإسکوا.					
(١) العمالة المشهودة بنظام التصنيفات الاجتماعية.					

المراجع

- دراسة عن مدينة المنامة مقدمة الى الاسكوا (دراسة غير منشورة).
- Abou Hamda, Kamal, Mission to Bahrain, Mission report, 1979, ECWA.
- Alexander, T.G., National Land Use Plan, paper presented to Ministry of Housing, Bahrain, June 1983.
- Arab Banking Corporation, Industrialization in the Arab World, August 1986, U.K.
- Arab Industry Review 1986/1987, Falcon Publishing WLL, 1986, Bahrain.
- Bahrain, Europe Publications Limited, A world Survey, The Europa Yearbook 1984, Volume 1, London.
- دولة البحرين، مؤسسة نقد البحرين، النشرة الاحصائية الفصلية، مارس ١٩٨٦.
- دولة البحرين، مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي، ١٩٨٤.
- مؤسسة نقد البحرين، البحرين.. مركز مالي عالمي، ١٩٨٤، دولة البحرين.
- Bahrain Society of Engineers, Engineering and Development in the Gulf (proceedings of a seminar) 1977, Goaham and Trotman Ltd. U.K.
- Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Letter to Human Settlements Division, ESCWA, dated July 04, 1985.
- Burns, Leland S. and Leo Grebler, The Housing of Nations, 1977, the Mac Millan Press Ltd, London.
- دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، البحرين في أرقام، ١٩٨٥.
- دولة البحرين، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٨٥ معدة حسب التصنيف الدولي الموحد والمعدل، يونيسيو. ١٩٨٦.
- دولة البحرين، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، أعداد مختلفة.
- دولة البحرين، شؤون مجلس الوزراء، إدارة الاحصاء، تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين، ١٩٨١، نوفمبر ١٩٨٢.

Directorate of Statistics, Bahrain Census of Population and Housing 1981, Trends and Prospects, 1983, Bahrain.

صناعة واستهلاك الاسمنت في دول الخليج العربية، معدة من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومقدمة الى الاجتماع الثاني للجنة الفنية الاستشارية لصناعة الاسمنت ببغداد.

Halcrow Fox and Associates, Bahrain Transport Study, Summary, 1983, prepared for the Ministry of Housing, Transport and Works, Bahrain.

Housing Bank, Project of Villas, 1984-1985 (Arabic).

International Herald Tribune, April 24, 1987, Bahrain Special Advertising Section.

Kanoo, Abdul Latif, The Contribution of Industrialized Systems to the National Housing Programme in Bahrain, Building and Pre-Fabrication Journal, 2/1978, Hamburg.

Lloyds Bank Group, Bahrain Economic Report 1985.

Llewelyn Dawis Weeks Associated Consulting Engineers, Bahrain National Housing Policy Study, 1975, Bahrain.

Middle East Review 1985, Bahrain, Middle East Review Company, Essex, England.

McEed, Special Report, Bahrain, September 1982, Meed House, London.

McEed, Special Report, Bahrain, September 1983, Meed House, London.

McEed, Special Report, Bahrain, September 1984, Meed House, London.

McEed, Special Report, Construction, May 1985, Meed House, London.

McEed, Special Report, Bahrain, October 1985, Meed House, London.

McEed, Special Report, Bahrain, October 1986, McEed House, London.

McEed, 14-20 February 1987, Vol. 31, No. 7, Meed House London.

Meed, 9-15 May 1987, Vol. 31, No. 19, Meed House,
London.

Meed, 16-22 May 1987, Vol. 31, No. 20 Meed House,
London.

Meed, 27 June - 3 July 1987, Vol. 31, No. 26, Meed House,
London.

Meed, 4-10 July 1987, Vol. 31, No. 27, Meed House, London.

دولة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إدارة التخطيط والشؤون
الاقتصادية، البرنامج الرباعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات
الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٢.

Ministry of Housing. A National Land Use Plan for Bahrain.
Draft for Discussion.

وزارة الاسكان، مدينة عيسى، نشرة إعلامية.

وزارة الاسكان، مدينة حمد أمل تحقق.

Ministry of Housing, Manama Urban Revitalization Presentation
to the Minister, June 1985.

بنك الاسكان، الخمس سنوات الأولى.

Ministry of Housing, National Housing Policy Study, 1974.

وزارة الاسكان، مدينة حمد، منزلك الجديد، معلومات وارشادات.

وزارة الاسكان، مدينة حمد، الاضافات المستقبلية للوحدة السكنية.

Ministry of Housing, Letter to Human Settlements Division,
ESCWA, dated November 9, 1986.

وزارة الاعلام، البحرين... على طريق التقدم.

وزارة الاعلام، البحرين.

دولة البحرين، وزارة الاعلام، نشرات اعلامية.

Ministry of Works, Power and Water, Bahrain Surface Materials
Resources Survey, 1976.

Ministry of Works, Power and Water, 1985 Financial Statement,
Power and Water Affairs.

Ministry of Works, Power and Water, National Strategy for Sewerage and Sewage Treatment, Watson Hawksley (consulting Film).

Ministry of Works, Power and Water, Statistics for Metered Premises, telex to Human Settlements Division, ESCWA, dated December 04, 1986.

Munro, A.M., Physical Planning in Bahrain, paper, 1986 Bahrain.

الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء، هيئة دولية عربية، الأمانة العامة، دراسة واقع واتجاهات صناعة الأسمنت في الوطن العربي، ١٩٨٤.

دولة البحرين، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، إدارة التسجيل العقاري، قانون التسجيل العقاري، الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩.

مجلس الوزراء، قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ بإعادة تحديد الاشتراطات التنظيمية للتعويض في المناطق المختلفة في الدولة.

The Economic Intelligence Unit, Country Report: Bahrain, No. 2, 1986, U.K.

The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review, No. 1, 1986, U.K.

UNEP Regional Office for West Asia, Bahrain, State of the Environment Report, 1980, Beirut.

UNECWA, The Population Situation in the ECWA Region, Bahrain, 1979, Beirut.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا، دولة البحرين.

UNECWA, Survey and Economic Analysis of the Actual and Potential Development of the Industrial Mineral Deposits in ECWA Region, 1983, Baghdad.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة المستوطنات البشرية، وضع صناعة مواد البناء والتثبيت في منطقة الاسكوا، ١٩٨٥، بغداد.

UNESCWA, Studies on Development Problems in Countries of Western Asia 1984-1985, 1987, Baghdad.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع مبادئ توجيهية لترشيد استخدام المياه في منطقة الاسكوا.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٥-١٩٨٤، العدد التاسع، بغداد، ١٩٨٦.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كتشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٤، بغداد، ١٩٨٥ ودراسات غير منشورة لعام ١٩٨٦.

UNESCWA, Urbanization in Western Asia Environmental Consequences, 1985, Baghdad.

UNESCWA, Strategy for the Development of Integrated Transport in Western Asia 1985, Baghdad.

UNESCWA, (UNIDO-ESCUWA), The Iron and Steel Industry in ESCWA Region, July 1987, Baghdad.

UNESCWA, A Macro-Economic Planning Model for Bahrain, July 1987, Baghdad.

Vreeland, W.J., Review of Environmental programmes 1982-1986, report, October 26, 1986, Environmental Protection, Bahrain.

Wissa, Benyamin, The Impact of Urbanization on the Major Centres in Bahrain, ECWA, (E/Pop/WG 2/20), 1974, Beirut.

Zahran, Mohsen, Human Settlements Finance and Management in ECWA Countries, paper, 1980, Beirut.